

كَمْ يَبْدُو مُحْزِنًا عَشِيَّةَ ١٤ آذارَ أَنْ تَتَأَكَّدَ، سَنَةَ تَلَوِ أُخْرَى، أَنَّنَا مَوْهَبُونَ بِإِضَاعَةِ الْفُرْصِ وَبِعَدَمِ الْتِقَاطِ لِحُظَّةٍ وَطَنِيَّةٍ لِلْبِنَاءِ عَلَيْهَا وَتَوْسِيعِهَا لِتَحْتَضِنَ كُلَّ اللَّبْنَانِيِّينَ وَتَجْمَعَهُمْ عَلَى مَشْرُوعِ بِنَاءِ الْوَطَنِ وَالِدَوْلَةِ.

مَوْهَبُونَ نَحْنُ، وَالْأَصْحَحُ مَلْعُونُونَ نَحْنُ، بِالْفَرْقِ فِي تَقَاسُمِ الْحِصَصِ وَالنَّفُودِ وَتَسْخِيرِ الدَّوْلَةِ لِمَصَالِحِ الطَّوَائِفِ وَالْحِزْبِ وَأحياناً الْأَفْرَادِ، وَجَمِيعِهَا مَشَارِيعَ سُلْطَةِ اسْتِقْوَاءِ، فِيمَا الْمَطْلُوبُ مَشْرُوعُ دَوْلَةِ الْمَوْاطَنَةِ وَالإِنْتِاجِ وَلَيْسَ الْمَذَاهِبِ وَالرَّيْعِ.

يَوْمَ صَدَحَتْ الْحَنَاجِرُ، فِي زَمَنِ يَبْدُو سَحِيْقًا، مُطَالِبَةً بِالْحُرِيَّةِ وَالسِّيَادَةِ وَالاسْتِقْلَالَ، أَلَمْ نَكُنْ نَعْرِفُ أَنَّهَا أَقْنَوْمٌ مُتَكَامِلٌ وَمُتَلَازِمٌ سِيَاسِيًّا وَاِقْتِصَادِيًّا وَأَمْنِيًّا؟! تَخَلَّصْنَا مِنَ الْإِحْتِلَالِ وَمِنَ الْوِصَايَةِ، وَكَانَتْ فُرْصَتُنَا لِتَحْصِينِ اسْتِقْلَالِنَا بِتَطْوِيرِ نِظَامِنَا السِّيَاسِيِّ وَبِتَحْرِيرِ الْمُجْتَمَعِ مِنْ مَوْرُوثَاتِ تَخَطُّطِهَا مَفَاهِيمَ الْحَدَاثَةِ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ عَقْدِ إِجْتِمَاعِي جَدِيدٍ وَمَشْرُوعِ إِقْتِصَادِي تَمْمُوِي يُعِيدُ الْإِعْتِيَارَ لِقِيَمِ النَّزَاهَةِ وَالْكَفَاءَةِ وَالإِنْتِاجِ وَالْمُبَادَرَةَ، بِرِعايَةِ دَوْلَةِ الْعَدَالَةِ وَالْقَانُونِ يَحْمِيهَا سِلْكَ قَضَائِي فَعَالٍ وَمَنْعِ.

فماذا فعلنا؟

كَيْفَ وَصَلْنَا إِلَى هَذَا الدَّرَكِ؟ كَيْفَ ضَلَلْنَا الطَّرِيقَ حَتَّى انْفَجَرَتْ أَرْمَتُنَا الْاِقْتِصَادِيَّةُ وَالإِجْتِمَاعِيَّةُ دُلًّا وَخَوْفًا مِنْ جُوعٍ وَمِنْ «صَوْمَلَةٍ» أَوْ «أَفْعَنَةٍ مَعَ لُويَا جِيرِكا» مَلْبِنَتِنَا؟! وَبِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ إِقْتِصَادَ لِبْنَانٍ لَمْ يَكُنْ يَتَكْوِنُهُ رَيْعِيًّا بَلْ خِدْمَاتِي الطَّابِعِ، فَإِنَّ وَاقِعَنَا الْمَازُومَ أَتَى نَتِيجَةَ خِيَارَاتِ خَاطِنَةٍ وَسُوءِ آدَاءِ وَإِدَارَةٍ، طِوَالَ ثَلَاثَةِ عُقُودٍ، أَضَعَّتْ إِلَى قَسْبِ دَرْعِ فِي تَحْقِيقِ نُمُوِّ مُسْتَدَامٍ لِإِقْتِصَادٍ مُنْتِجٍ. وَكَانَ بِالإِمْكَانِ وَقَفَ هَذَا التَّدَهُّورُ لَوْ إِتَّخَذَتْ مُبَادَرَاتٍ جَرِيئَةٍ فِي التَّوْقِيتِ الْمُنَاسِبِ.

عِشْنَا كِذْبَةً كُبْرَى ضِمْنَ نُمُودِجِ إِقْتِصَادِي رَيْعِيٍّ أَفْقَرِ الطَّبَقَاتِ الْمُتَوَسِّطَةِ وَهِيَ عَصَبُ أَيِّ إِقْتِصَادٍ وَمُجْتَمَعٍ، وَفَاقَمَ مِنَ الْفَوَارِقِ الْاِجْتِمَاعِيَّةِ، وَهَجَرَ شَبَابِنَا نَحْتًا عَنِ فُرْصِ. وَلِتَعْطِيَةِ اللَّاتَوَازُنِ فِي بُنْيَةِ الْاِقْتِصَادِ نَتِيجَةَ الْقُصُورِ فِي الْإِنْتِاجِ، رَاحُوا يَلْهَثُونَ وَرَاءَ اسْتِجْلَابِ الدُولَارَاتِ تَارَةً مِنْ خِلَالِ مُؤْتَمَّرَاتٍ دَوْلِيَّةِ، وَطَوْرًا بِالِاسْتِدَانَةِ عِبْرَ سَدَنَاتِ دَيْنِ، وَمِنْ خِلَالِ مَا سُمِّيَ «هَنْدَسَاتٍ مَالِيَّةٍ» هَدَّرَتْ مِلْيَارَاتِ الدُولَارَاتِ لِصَالِحِ مَنْ اسْتَفَادُوا مِنْ أَرْبَاجِهَا الَّتِي هِيَ فِعْلِيًّا مِنْ وَدَائِعِ النَّاسِ بِالْدُولَارِ الَّتِي وَظَّفَتْهَا الْمَصَارِفُ فِي مَصْرِفِ لِبْنَانِ. وَاسْتُخْدِمَتْ الْفَوَائِدُ الْمُغْرِبِيَّةُ عَلَى الْوَدَائِعِ، كَطَعْمٍ لِحَلْبِ دُولَارَاتٍ مِنَ الْخَارِجِ، أَوْدَعَهَا أَصْحَابُهَا فِي مَصَارِفِ لِبْنَانِ، وَأَعَادَ مُعْظَمُهُمْ تَحْوِيلَهَا بَعْدَ فِتْرَةٍ مَعَ الْفَوَائِدِ الَّتِي دُفِعَتْ لَهُمْ بِالْدُولَارِ، وَهِيَ أَيْضًا مِنْ تِلْكَ الدُولَارَاتِ الْعَائِدَةِ لِلنَّاسِ وَالَّتِي وَظَّفَتْهَا الْمَصَارِفُ فِي مَصْرِفِ لِبْنَانِ.

وَكَانَتْ الْخَطِيئَةُ الْكُبْرَى تَثْبِيتُ سِعْرِ الْعُمْلَةِ اللَّبْنَانِيَّةِ إِزَاءَ الدُولَارِ طِوَالَ رُبْعِ قَرْنٍ وَأَكْثَرَ، عَوْضَ إِعْتِمَادِ سِيَاسَةِ عِلْمِيَّةٍ تَرْتَكِزُ عَلَى الْاِسْتِقْرَارِ وَلَيْسَ التَّثْبِيتِ، مَعَ مَرُوءَةِ تَقْرِضِهَا مُقْتَضِيَاتِ الْاِقْتِصَادِ الْحَرِّ.

وَمَا نَحْنُ الْيَوْمِ، نَحْصُدُ مَا رَسَخَتْهُ ثَلَاثِيَّةُ الْاَلْكَافَةِ وَالْفَسَادِ وَالِإِدْعَاءِ عِنْدَ مَنْ تَحَكَّمُوا بِسِيَاسَاتِ الْبَلَدِ عَلَى إِمْتِدَادِ سَنَوَاتٍ. إِنْهَارَتْ الْعُمْلَةُ الْوَطَنِيَّةُ، وَمَسْؤُولُو النِّقْدِ فِي حَالَةٍ إِنْكَارٍ لِلِوَاقِعِ مُتَّاسِبِينَ تَطْمِينَاتِهِمُ الْكَاذِبَةِ، وَشَلَّ الْاِقْتِصَادُ، وَتَزَعَّرَعَ الْقَطَاعُ الْمَصْرِفِي، وَتَفَاقَمَتْ الْأَزْمَةُ الْاِجْتِمَاعِيَّةُ، مِمَّا عَظَّمَ الْخَوْفَ مِنْ إِنْهِيَارِ بُنْيَةِ الدَّوْلَةِ كَكُلِّ وَهَدَدَ بِتَصَدُّعِ أَرْكَانِ السِّيَادَةِ الْوَطَنِيَّةِ.

أَمَّا الْمَدِينِيَّةُ، فَتَنَحُّ مِنْ جِهَةٍ، أَمَامَ دَيْنِ عَامٍ حُكُومِي يُقَارِبُ ال ٩٥ الفَ مِلْيَارِ لِيرَةٍ لِبْنَانِيَّةٍ وَ ٣٦,٥ مِلْيَارِ دُولَارِ (٩٤٪ مِنْهُ يُوْرُوْبُونْدِزِ وَالْبَاقِي قُرُوضُ طَوِيلَةِ الْأَجَالِ لِمُؤَسَّسَاتٍ دَوْلِيَّةِ).

وَمِنْ جِهَةٍ ثَانِيَّةِ، نَحْنُ أَمَامَ فِجْوَةٍ فِي مَصْرِفِ لِبْنَانِ بِحَوَالِي ٥٥ مِلْيَارِ دُولَارِ قَبْلَ إِحْتِسَابِ الذَّهَبِ. وَأَلَّيْهَا بِالْعُمْلَاتِ الْأَجْنِبِيَّةِ وَهِيَ غَيْرُ الدَّيْنِ الْحُكُومِي، فَقَدْ أُنْفِصَتْ قِيَمَتُهَا عَمَلِيًّا مِنْ وَدَائِعِ النَّاسِ بِالْدُولَارِ لَدَى الْمَصَارِفِ الَّتِي بِدَوْرِهَا أَوْدَعَتْ ثُلثِي هَذِهِ الْأَمْوَالِ لَدَى مَصْرِفِ لِبْنَانِ فَتَبَجَّرَ مِنْهَا هَذَا الْمَبْلَغُ لِيَعْدُوَ وَرَقِيًّا... حَتَّى إِشْعَارِ آخِرِ. هَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُجْمَلِ الدَّيْنِ الْعَامِ الَّذِي جَرَّتْ عَلَى أُسَاسِهِ الدِّرَاسَاتُ مِنْ قَبْلِ الْاِسْتِشَارِيِّ لِازَارِ وَصُنْدُوقِ النِّقْدِ الدَّوْلِي، لِتَحْدِيدِ الْخَسَائِرِ وَتَوْزِيعِهَا بِإِنْصَافٍ فِي إِطَارِ خُطَّةِ التَّعَاوِي وَبِرَنَامِجِ الْإِصْلَاحِ الْمَنْشُودِ.

أَمَّا الْعَجْزُ السَّنَوِيُّ الْكَبِيرُ فِي حِسَابَاتِ الْمَالِيَّةِ الْعَامَّةِ، فَنَاجِمٌ عَنِ بُنْيَةِ هَذِهِ الْحِسَابَاتِ وَتَرْهُلِ الْإِدَارَةِ وَقَسَادِهَا. إِنَّ نَحْوَ ٩٣٪ مِنْ الْإِنْفَاقِ غَيْرِ مُجْدٍ، وَهُوَ يُصْرَفُ عَلَى الزَّرَاتِبِ وَالْأَجُورِ وَخِدْمَةِ الدَّيْنِ وَأَعْبَاءِ الْكَهْرِبَاءِ وَالِإِنْفَاقِ الْجَارِي الْاَلْاِسْتِشَارِي.

إِلَى ذَلِكَ، نَحْنُ أَيْضًا أَمَامَ عَجْزٍ كَبِيرٍ فِي الْإِنْتِاجِ، سَلْعًا وَخِدْمَاتٍ، يُتْرَجَمُ سَنَوِيًّا عَجْزًا فِي الْحِسَابِ الْجَارِي الْخَارِجِي بَلَّغَتْ نِسْبَتُهُ فِي السَّنَوَاتِ الْمَاضِيَّةِ حَوَالِي ٢٢٪ مِنْ إِجْمَالِي النِّاتِجِ الْمَحَلِّيِّ، بِالْتَّرَاثُمِ مَعَ الْعَجْزِ الْمَالِي الْمُتَصَاعِدِ، مِمَّا أَشْرَّ إِلَى عُمُقِ الْأَزْمَةِ وَخُطُورَةِ تَفَاقُمِهَا. لَكِنَّ مُعْظَمَ الْمَسْؤُولِينَ لَمْ يَقَارِبُوا الْمُعَالَجَاتِ بِمَا يَلِيْقُ بِرِجَالَاتِ دَوْلَةٍ مُفْتَرِضِينَ. جَرَّتْ عِدَّةُ مُحَالَاتٍ لِلْمُعَالَجَةِ، مِنْهَا وَرَقَةٌ بَعْدَ الْاِقْتِصَادِيَّةِ فِي ٢ أَيْلُولِ ٢٠١٩؛ إِنْمَا وَلِلْأَسْفِ، كَانَ جَوْ الْمُنَاكَفَاتِ أَفْعَلُ، وَصَوْتُ الْجَهْلِ أَعْلَى، وَقُدْرَةُ أَصْحَابِ الْمَصَالِحِ أَقْوَى، فَجَاعَتْ ١٧ تَشْرِينَ وَمَا تَلَاهَا.

أُضِيفَ إِلَى ذَلِكَ، أَرْزَمَةٌ تَقْدِيَّةٌ-مَصْرِفِيَّةٌ تُرْجِمَتْ بِضَعْفِ مَلَاءَةِ الْمَصَارِفِ وَنُدْرَةِ سَيُولْتِهَا بِالْعُمْلَاتِ الْأَجْنِبِيَّةِ، نَتِيجَةً تَرَاكُمَ كُلِّ مِنَ الْعَجْزِ الْمَزْدُوجِ وَالدَّيْنِ الْحُكُومِي، وَبِسَبَبِ هَوْلِ فِجْوَةِ مَصْرِفِ لِبْنَانِ بِالْعُمْلَاتِ الْأَجْنِبِيَّةِ الَّتِي أُخْفِيَتْ لِسَنَوَاتٍ.

المطلوب اليوم وضع أسس جديدة ومتينة لاستعادة سيادتنا الاقتصادية بإعتماد سلة من الإصلاحات الجريئة المحفزة للإستثمار في اقتصاد منتج ومؤنس، تستند إلى توافقٍ سياسيٍّ واسع ورؤيةٍ إقتصاديةٍ إجتماعيةٍ تُحدّد أيّ إقتصادٍ نريد لأيّ لبنان.

بديهيّ التشديد على وجوب مكافحة الفساد بكل أشكاله، وإعتماد آلياتٍ تُكرّس قيم النزاهة والشفافية والحوكمة الرشيدة في القطاعين العام والخاص. في هذا السياق، يجب المباشرة فوراً بإجراءات التدقيق الجنائي في كل حسابات مصرف لبنان وفقاً لإقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٦ آذار ٢٠٢٠، على أن يُصار عقب تشكيل الحكومة الجديدة، إلى إتخاذ القرارات اللازمة لإجراء تدقيق جنائي في سائر المؤسسات العامة.

كما يجب الإسراع بإنجاز التدقيق في فطوعات حسابات المالية العامة، من أول العام ١٩٩٧. فلا يجوز إستمرار الضبابية على مليارات الدولارات التي إعتبر مُدققو وزارة المالية بأنها صرفت خلافاً للقوانين أو من دون معرفة وجهة إستخدامها.

أما على الصعيد المالي، فلا مناص من إعتداد خطة متكاملة للتعافي المالي والتقدي والمصرفي، تركز على ما كانت الحكومة قد أقرته بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٢٠ مع تحديثه في ضوء الأحداث التي إستجدت. إن هذه الخطة تستلزم موافقة صندوق النقد الدولي ليستفيد لبنان من الدعم المالي المطلوب لإستنهاض إقتصاده ووضعِه مُجدداً على خارطة النمو المستدام والمتوازن. ونرى بأن تتضمن الخطة مجموعة نقاط، منها:

- تحقيق التوازن في حسابات المالية العامة، بتصفير العجز المالي تدريجياً في غضون ثلاث سنوات، ما عدا العجز الناجم عن الإنفاق الإستثماري المحفّر للنمو، وذلك بدءاً بتصفير عجز الكهرباء.
- إصلاح النظام الضريبي بإعتماد الضريبة التصاعديّة على دخل الأسرة. فإيرادات الدولة يفترض أن تزداد من الأرباح وليس من رسوم مُستتة تُعيق النمو، ومن يربح أكثر يدفع أكثر. الأساس هو الضريبة على الدخل أي على الربح، والضريبة على الإستهلاك أي الضريبة على القيمة المضافة.
- يرتكز هذا المشروع الإصلاحي على الصحن الضريبي الموحد، أي على تصريح ضريبي واحد لكلّ مصدر دخل الأسرة (أرباح + أجور + إيرادات من املاكٍ مبنية + فوائد، ...)، وتكون المعدلات تصاعديّة. بذلك، تطلّ الضريبة الأرباح المحققة بدل حجم الأعمال.
- إقرار قانون جديد للجمارك.
- إقرار قانون المشتريات العموميّة.

- قيام وزارة المالية بإعداد لائحة بموجودات الدولة، من عقارات ومبانٍ وأصول أخرى، ليصار إلى درس إمكانية إستثمار بعضها وبأفضل الشروط للصالح العام. أما على الصعيد الإقتصادي، فلا بد من العمل على ما يلي:

- زيادة الصادرات السلعيّة بمعدل مليار دولار سنوياً وصولاً الى ما بين ٨ و ٩ مليار دولار صادرات سنوية في غضون ٥ سنوات. وتُشكل دراسة ماكينزي مرتكزاً لتحديد الأولويات.

ومع زيادة الإنتاج الوطني كمّاً ونوعاً، ينخفض الإستيراد، فيتراجع العجز التجاري تدريجياً بحيث لا يتجاوز بعدها ٥ إلى ٦ مليار دولار سنوياً. ويبقى إقتصاد المعرفة والخدمات (سياحية ومصرفية وإستشفائية وتربوية وتأمينية والمهن الحرة، ...)، مدمكاً أساسياً من مداميك الإقتصاد الوطني.

ويفترض أن ترتبط شروط الحوافز المتنوّعة لقطاعات الإنتاج (ضريبية، فروض مدعومة، ...)، بالقدرة الإنتاجية الفعلية وبتنافسية المنتج، وبحجم فرص العمل التي تؤمّنها، ويمدى إحترام البيئة.

- إقرار سياسة عمل مُنسقة بين الوزارات لخلق ٢٠٠ ألف فرصة عمل في غضون ٥ سنوات، تبدأ بـ ٣٠ ألف فرصة في السنة الأولى وصولاً إلى ٥٠ ألف فرصة في السنة الخامسة.

- إقرار قانون المنافسة كما سبق وطرحته عام ٢٠١٩، بما يساهم بكفكة الإحتكارات التي لم يعد لها شبيه في عالم الإقتصاد الحر، حيث حقّ المنافسة من أبسط قواعده.

- وضع خطة شاملة للنقل، تتضمن تحديث شبكة الطرق، وإطلاق شبكة القطارات من وإلى بيروت، وتطوير النقل العام، بما لذلك من إيجابيات إقتصادية وإجتماعية.

أما على الصعيد المصرفي، وقد كان لبنان رائداً في هذا القطاع، فيجب العمل على إعادة رسملة المصارف خصوصاً تلك التي تُفرض في الإقتصاد الحقيقي، وعلى تنقية القطاع من الشوائب التي إعتزته، وتطوير المأسسة فيه ليواكب الحدّات ومُستلزمات بازل والحوكمة الرشيدة.

وبتقديري، تتطلّب إعادة رسملة القطاع المصرفي ١٠ إلى ١٢ مليار دولار بعد أن يُبنت بموضوع توزيع الخسائر الناجمة عن الدين العام الحكومي وعن فجوة مصرف لبنان. وبالتزامن مع عمليّات دمج العديد من المصارف بتلك القادرة على الإستمرار وفقاً لمعايير العمل المصرفي وأصوله، في خلال العامين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، يجب العمل على إدراج مُعظم أسهم المصارف في بورصة بيروت وتوجيه دور القطاع ليكون محورياً في ترخيم الإقتصاد المنتج ورافعة له، عوض أن يكون في خدمة «إقتصاد الربح».

ولا يستقيم كل هذا الكلام، لا سيما في هذه الظروف الصعبة، من دون تطوير أنظمة الحماية الإجتماعية والرعاية الصحية لتصبح أكثر عدالة وتشمل تغطيتها مختلف فئات المجتمع. في هذا الإطار، يفترض إقرار الدعم التمويلي للأكثر حاجة ولِمحدودي الدخل، وقانون ضمان الشيخوخة الذي لا يزال قيد الدرس في مجلس النواب منذ العام ٢٠٠٦. ختاماً، لا يمكن وضع هذه الأفكار موضع التطبيق من دون توافق سياسي عريض يؤمن الاستقرار. فلا تكون المقترحات نظرية بل تُترجم سياسات نهوض بالبلد وإقتصاده بمساهمة أبنائه، نساءً ورجالاً، يُحصّنها قضاء منزه يحسم ويحاسب، وسلطة موحدة لا يقاسمها أحد على شرعيتها ويسيطر نفوذها. ويبقى سلم القيم والأخلاق بُوصلتنا الى لبنان المُشتهى، نتماهى معه ومع تاريخه ومُستقبله الذي يستحقه أبنائنا. إذ ذاك، يمكننا أن نفاخر بسيادة وطنية غير منقوصة.